اليه الامر فهم ان الحق تعالى له الاطلاق الحقيقي الذي لا يقابله تقييد الصحيح التجلي
فيما يشاء مع بقاء التنزيه ولا يتبين ذلك بعد اهل الكشف الا اهل الايمان
الكامل بالمتشابهات فقط على ظواهرها مع التنزيه بليس كمثله شيء
واما اهل النظر المؤوّلون المتشابهات بالفكر فبمعزل عن ذلك الا ان يشاء الله
بقلب القلوب واذا تبين صحة الجمع بين ظاهر نحو والله خلقكم وما تعملون
وبين اثبات الكسب بالتاثير باذن الله وتبين ان هذا الجمع صحيح لمراعاة
الحكمة في التكليف جامع بين الشريعة والحقيقة مؤيد بالنص القطعي
ومقتضى الاجماع بخلاف الكسب بالمعنى المشهور فانه مصادم لمراعاة
الحكمة مخالف للنص ومقتضى الاجماع تعين المصير الى القول بالتاثير باذن الله
والى ان الكسب لم يخرج من معناه اللغوي الى معنى مجازي وقد ذكرنا ان الكسب
ايجاد خاص هو الايجاد باذن الله والخلق ايجاد بالاستقلال فلذا لا يقال
كسب الله ويقال اوجد الله او خلق الله ويلزم من هذا ان الكسب اذا
فسر لغة بالتحصيل ان يفسر التحصيل ايضا بالايجاد الخاص قطعا **فقوله**
ومنها ان اخذ هذه المقالة من كلام الشيخ الاشعري لم يتضح لنا الان المواضع
الخ انما استدل بها من كلامه لا تصريح فيها بذلك المرقوله لان هذا المفهوم معارض
بما يخالفه مما هو اقوى في الدلالة منه وهو ما نقله الجمهور عنه وصرحوا بانه
مذهبه الخ **اقول** قد مر ان الاشعري قال في الابانة ونحن بما كان عليه احمد بن حنبل
قايلون ولمن خالف قوله مجانبون وقال ونعوّل فيما اخترنا فيه على كتاب الله
وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم واجماع المسلمين الخ وقد مر النقل عن الامام احمد
ان كلا يعمل لما خلق له وان المتبادر منه ان عمله صادر منه بقدرته ومر
عنه نفي الاستقلال وان العباد يعملون على مشيئة الله فتلخص من هذا انه قايل
بتاثير قدرة العبد فيما شاء اذا شاء الله لا مستقلا لانه لم ينقل عنه نفي التاثير
ولا ورد نص بالنفي ويجب تاويل قول الامام المتبع للكتاب والسنة وانما ورد
ما يدل على ان الله خالق كل شيء وقد تبين انه لا ينافي القول بتاثير قدرة العبد
باذن الله وايضا قال الاشعري معوّل على الكتاب والسنة والاجماع عند
الاختلاف

الاختلاف وقد تبين دلالة الاجماع على ان التكليف بمقتضى مراعاة الحكمة شرعه
القدرة الموثرة باذن الله وتبين دلالة النصوص القطعية على تاثير قدرة العبد باذن الله
واذا ثبت دلالة كلام الاشعري على بطلان الاستقلال وصحة التاثير بالاذن بمقتضى
التزامه القول بما كان عليه الامام احمد الذي علمت ذلك والتزامه الاعتماد على
الكتاب والسنة والاجماع المبين دلالتها على ذلك انضم اخذ القول بالتاثير
بالاذن من كلام الاشعري المنقول في مسلك السداد وكلما كان كذلك كان الاشعري
ساكتا عن اختيار القول بالتاثير بالاذن وكلما كان مختار القول بالتاثير
بالاذن في الابانة كان راجعا عن المشهور عنه فما دل عليه كلامه في الابانة
من ان العبد يستنكر ان يفعل شيئا حين يفعله الله ليس معارضا بما هو اقوى
منه وهو ما نقله الجمهور عنه وصرحوا بانه مذهبه لكونه مرجوعا عنه
واما ما ذكره في مسلك السداد من انه لا وقوع للاتاثير فدليله ان الفعل بمعنى
الحاصل بالمصدر اثر وكل اثر فهو مترتب على تاثير وحاصل به وكل تاثير فهو
متوقف على مؤثر فلو صح وقوع اثر بدون تاثير صح وقوعه بدون مؤثر
لكن التالي باطل والا لانسد باب اثبات الصانع فاندفع المنع بانا لا نسلم
ان لا وقوع الا بتاثير **قوله** ومنها قوله في الباب الثالث زعم صاحب المواقف
ان الايات المذكور فيها اضافة الفعل الى العبد على وجه المدح والذم او غيرذلك
معارضة بالايات الدالة على ان جميع الافعال بقضاء الله وقدره الخ قوله قد تبين
مما قررناه ان التعارض انما يتصور على القول بالاستقلال **قوله** فنقول القول بالاستقلال
هو الذي عنى صاحب المواقف واما قول الامام ابي المعالي فهو نوع من التاويل
كما ان المذهب المشهور للاشاعرة مبني على تاويل كل ما يقتضي نسبة التاثير
الى العبد من الايات لتوافق الايات الاخرى وهو مراد صاحب المواقف بقوله
وجب الرجوع الى غيرها من الدلايل العقلية اي تؤوّل هذه الايات التي فيها
اضافة الفعل للعبد على وجه تصيره موافقة للدلالة العقلية وللايات الاخرى
ولا نبقيها على ظاهرها من اضافة الفعل للعبد المتبادر منه ايجاده واذا
صرنا الى التاويل اتسع المجال وانزاح الاشكال **قوله** لا شك ان مراد صاحب

Copyright checking software by iThenticate